

## تصعيد حوثي في الحديدة يستغل الارتباك الأممي وضعف الحكومة الشرعية

عُدن - عدن - تصعدت المواجهات في محافظة الحديدة غرب اليمن بين الحوثيين وقوات المقاومة المشتركة، في أعقاب هجمات قامت بها الميليشيات الحوثية على منطقة "الدرهيمى" باستخدام الأسلحة الثقيلة والمتوسطة. واعتبرت مصادر يمنية مطلعة أن المواجهات العسكرية التي تشهدها المنطقة هي الأكثر حدة وعتفا منذ دخول الهدنة بين الطرفين حيز التنفيذ في ديسمبر 2018 بموجب اتفاق السويد الذي رعته الأمم المتحدة.

ويسعى الحوثيون لتعزيز تواجدهم على الأرض بعد تمكنهم من إحراز تقدم في بعض الجبهات على حساب قوات الجيش الوطني في الجوف ونهم ومؤخراً في محافظة مارب التي تتعرض لهجوم عنيف من قبل الميليشيات التي أقت بكل ثقلها لتغيير خارطة النفوذ العسكري شمال البلاد في ظل مؤشرات على تزايد الضغوط الدولية لإنهاء حرب اليمن.

وعلق الناطق الرسمي باسم قوات المقاومة المشتركة في الساحل الغربي صادق دويد على التصعيد الحوثي في تغريدة على تويتر قال فيها "كعادته في تقصير الجهود ابتداء من الحروب الست إلى اتفاق السويد.. الحوثي منذ أيام يقوم بتصعيد واسع في جبهات الساحل الغربي، تصعيده لم يحقق إنجازاً سوى رمي المئات من عناصره المجرم بهم لمحرقه جديدة بعد المهلكة التي ساقهم إليها بمارب".

**الحوثيون يسعون لتعزيز تواجدهم على الأرض بعد تمكنهم من إحراز تقدم في بعض الجبهات في الجوف ونهم ومارب**

ويستردك "لكن المتابع لأخبار المارك خلال اليومين الماضيين في جبهة الساحل الغربي يدرك أن الميليشيا في الواقع باتت على خلاف الصورة النمطية التي تحاول تكريسها لنفسها كجماعة متماسكة، وهو الأمر الذي تكشف خلفه الانتصارات التي تحققت قوات المقاومة المشتركة والوزائم التي منيت بها ميليشيا الحوثي والتي لا تستمد قوتها إلا من انقسام وضعف خصومها وكل هذا يؤكد انهزام هذه الميليشيا عندما تكون في مواجهتها وتسرّع وطنية خالصة تهدف إلى استعادة الدولة وإنهاء الانقلاب الحوثي". وعن ردود الأفعال المحتملة جراء التصعيد الحوثي والخرق المتواصل للهدنة في الحديدة، أضاف الشليلي "أتوقع أن يظل المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث داعياً إلى وقف القتال، خصوصاً في الوقت الذي يبدو فيه أن الحوثيين في حالة انهزامية حقيقية، وما نخشاه أن تتم الاستجابة للعادلة لدعوات المبعوث التي أرى شخصياً أنها لا تنتم بالحيادية".

ويستغل الحوثيون الارتباك الأممي في التعامل مع الملف اليمني وضعف أداء الحكومة الشرعية، التي ردت على دعوات الانسحاب من اتفاقات ستوكهولم بعقد لقاء في جنيف بخصوص ملف الأسماء، ما اعتبره مراقبون تكريساً لحالة العجز عن قراءة التحولات في الرؤية الدولية تجاه الأزمة اليمنية.

عُدن - عدن - تصعدت المواجهات في محافظة الحديدة غرب اليمن بين الحوثيين وقوات المقاومة المشتركة، في أعقاب هجمات قامت بها الميليشيات الحوثية على منطقة "الدرهيمى" باستخدام الأسلحة الثقيلة والمتوسطة. واعتبرت مصادر يمنية مطلعة أن المواجهات العسكرية التي تشهدها المنطقة هي الأكثر حدة وعتفا منذ دخول الهدنة بين الطرفين حيز التنفيذ في ديسمبر 2018 بموجب اتفاق السويد الذي رعته الأمم المتحدة.

ويسعى الحوثيون لتعزيز تواجدهم على الأرض بعد تمكنهم من إحراز تقدم في بعض الجبهات على حساب قوات الجيش الوطني في الجوف ونهم ومؤخراً في محافظة مارب التي تتعرض لهجوم عنيف من قبل الميليشيات التي أقت بكل ثقلها لتغيير خارطة النفوذ العسكري شمال البلاد في ظل مؤشرات على تزايد الضغوط الدولية لإنهاء حرب اليمن.

وعلى الناطق الرسمي باسم قوات المقاومة المشتركة في الساحل الغربي صادق دويد على التصعيد الحوثي في تغريدة على تويتر قال فيها "كعادته في تقصير الجهود ابتداء من الحروب الست إلى اتفاق السويد.. الحوثي منذ أيام يقوم بتصعيد واسع في جبهات الساحل الغربي، تصعيده لم يحقق إنجازاً سوى رمي المئات من عناصره المجرم بهم لمحرقه جديدة بعد المهلكة التي ساقهم إليها بمارب".

وفي تصريح خاص لـ"العرب" حول طبيعة المواجهات التي تشهدها جبهة الحديدة، قال أصيل السقدي مدير المركز الإعلامي لقوات العمالققة، أحد أبرز الفصائل المنضوية في قوات المقاومة المشتركة، إن "توقيت التصعيد العسكري الحوثي يأتي في الوقت الذي تلزم عليه القوات المشتركة بالهدنة الأممية وقوية المعالقة أن الميليشيات الحوثية دفعت بتعزيزات مسلحة ومقاتلين مستخدمين من مناطق سيطرتها نحو مناطق التماس، وذلك في سعي منها لتفجير الأوضاع عسكرياً في الحديدة. ويتزامن التصعيد الحوثي في الساحل الغربي لليمن مع دعوات الانسحاب الحكومة اليمنية من اتفاق السويد نتيجة للخروقات الحوثية للهدنة

## السودان يحتفي بسلام تاريخي ويتحسب من كلفته الباهظة

وساطة جوبا تقترح عقد مؤتمر للمانحين لسد الفجوة في موارد السودان



خطوة ملموسة نحو السلام في السودان

باتجاه مطالبتهما للتمثيل في حكومات الولايات.

ورغم إعلان وقف الأعمال العدائية منذ انخراطها في مفاوضات السلام قبل نحو عام، لكن خلال تلك الفترة وقعت حوادث قليلة شكلت تهديداً سياسياً للسلطة الانتقالية ما يجعل اتفاق

السلام بحاجة إلى التفاهة الشعبي في مناطق الهامش لتثبيته.

وظهرت بوادر خلافات الجمعة، مع إعلان الحزب الشيوعي، صاحب النفوذ القوي في تحالف الحرية والتغيير، رفض الصيغة الراهنة لاتفاق السلام، قائلاً "إنه مهدد لوحدة ومستقبل السودان".

وتمثل فئائية الصراع بين المركز والهامش أحد أهم محددات نجاح تطبيق السلام، بعد أن ألمح الحزب الشيوعي إلى إمكانية استنثار الهامش بثروات الأقاليم، ووجود مصالح مشتركة بين الجيش وحركات مسلحة،

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، أن "وجود قادة الحركات المسلحة داخل السودان يدفع الفترة الانتقالية إلى الأمام، ويسهم في تدشين مرحلة تنموية تتناسب مع رغبة السودانيين في إقامة دولة ديمقراطية تحفظ كرامتهم، وتنتهي ماسي النازحين في معسكرات اللجوء". ويتخوف متابعون من سيطرة النزعة السياسية على تحركات قيادات الجبهة الثورية في مناطق الهامش، في ظل رغبة كل طرف إثبات أحقيته لتمثيل أصحاب المصلحة. كما أن هناك قيادات عسكرية وسياسية لم تخترط في السلام قد تدفع

السودان في المجتمع الدولي ورفعته من على لألحة الإرهاب، جعلت وفد التفاوض أكثر سعياً لإنجاز الاتفاق.

وتعطي الحكومة في طريقها نحو مؤتمر دولي للمانحين لتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ الاتفاق ودعم الحكومة لاجتياز السنوات العشر الأولى من

الفترة الانتقالية. وقررت الخرطوم تدشين صندوق تنمية وإعمار دارفور، وتعدت بتحويله بقيمة 750 مليون دولار سنوياً على مدار عشر سنوات، وتعمل على تلقي دعم مالي من الدول التي قدمت وعوداً بتقديم مساعدات عبر مؤتمر "اصداق السودان"، الذي عقد الشهر الماضي في الرياض.

وقال رئيس حركة تحرير السودان، مني أركو ميناوي، إن "التحدي الاقتصادي الأكثر صعوبة في طريق تحقيق السلام، ومن المهم أن يشعر أبناء

الهامش بوجود تحسن في أوضاعهم المعيشية ليقتنعوا بما جرى التوافق عليه بين الحكومة والحركات المسلحة". وأضاف في تصريح لـ"العرب"، أن "الفصائل المسلحة قدمت كل ما لديها في سبيل الوصول إلى اتفاق نهائي، وستتواجد قياداتها في الخرطوم، لدفع تنفيذ بنوده"، مبدية التفاؤل بخروج السودان من عنق الزجاجة إلى تحقيق السلام.

وكان العامل الاقتصادي حاضراً في تفاصيل المفاوضات بين الخرطوم والجبهة الثورية، لأن الضغوط الدولية على الأولى ربطت بين السلام وبين دمج

لعودة النازحين، وتعويضات المتضررين من الحروب، وإعادة الإعمار.

وقدمت جنوب السودان، الدولة الراعية لمفاوضات السلام، مبادرة لعقد مؤتمر دولي للمانحين لتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ الاتفاق ودعم الحكومة لاجتياز السنوات العشر الأولى من الفترة الانتقالية.

وقررت الخرطوم تدشين صندوق تنمية وإعمار دارفور، وتعدت بتحويله بقيمة 750 مليون دولار سنوياً على مدار عشر سنوات، وتعمل على تلقي دعم مالي من الدول التي قدمت وعوداً بتقديم مساعدات عبر مؤتمر "اصداق السودان"، الذي عقد الشهر الماضي في الرياض.

وقال رئيس حركة تحرير السودان، مني أركو ميناوي، إن "التحدي الاقتصادي الأكثر صعوبة في طريق تحقيق السلام، ومن المهم أن يشعر أبناء

الهامش بوجود تحسن في أوضاعهم المعيشية ليقتنعوا بما جرى التوافق عليه بين الحكومة والحركات المسلحة". وأضاف في تصريح لـ"العرب"، أن "الفصائل المسلحة قدمت كل ما لديها في سبيل الوصول إلى اتفاق نهائي، وستتواجد قياداتها في الخرطوم، لدفع تنفيذ بنوده"، مبدية التفاؤل بخروج السودان من عنق الزجاجة إلى تحقيق السلام.

وكان العامل الاقتصادي حاضراً في تفاصيل المفاوضات بين الخرطوم والجبهة الثورية، لأن الضغوط الدولية على الأولى ربطت بين السلام وبين دمج

بتساؤل حذر، وقعت الحكومة السودانية اتفاق سلام تاريخياً مع المتمردين من أجل إنهاء عقود من الحرب وذلك بحضور رعاة إقليميين ودوليين وسط تحذيرات من العقبات التي ستعترض تنفيذ الاتفاق خاصة حاجة الخرطوم للموارد المالية اللازمة لعودة النازحين والتعويض للمتضررين من الحرب.

جوبا - وقعت السلطة الانتقالية في السودان اتفاق سلام تاريخياً مع الجبهة الثورية التي تضم في عضويتها حركات مسلحة وتنظيمات سياسية السببت في جوبا، بحضور رعاة إقليميين ودوليين وهم رؤساء دول تشاد وجيبوتي والصومال، إلى جانب رئيسي وزراء مصر وإثيوبيا، ووزير الطاقة الإماراتي، والمبعوث الأميركي الخاص لدولتي السودان وجنوب السودان، وعدد من ممثلي الدول الغربية.

ويشهد الاتفاق لإنهاء عقود من الحروب والنزاعات في أقاليم الهامش، ويشر بداية فترة جديدة تسود فيها المواطنة، ويفسح المجال للمضي في تحقيق أهداف الثورة على نظام عمر حسن البشير. ومن المقرر أن تشهد الفترة المقبلة إعادة هيكلة الحكم الانتقالي، لتمثيل الجبهة الثورية.



وامتزجت مشاعر الفرحة التي طغت على المواطنين بمخاوف من صعوبة تنفيذ الاتفاق، وخشي كثيرون من كلفة الاتفاق الباهظة التي على السلطة دفعها وسط أوضاع متردية. ويواجه الاتفاق الحالي صعوبات اقتصادية أكثر من الأمنية، بسبب حاجة الخرطوم لتأمين عودة ثلاثة ملايين نازح ولاجئ إلى مناطقهم ودمجهم في الحياة المدنية، والبده في مرحلة تنموية تمنع وجود بيئة حاضنة للصرعات المسلحة. وشدد رئيس لجنة الوساطة توت قلسو، على ضرورة توفير الموارد الكبيرة اللازمة لتنفيذ بنود الاتفاقية

عبدالواحد إبراهيم  
وجود قادة المسلمين داخل السودان يدفع الفترة الانتقالية إلى الأمام  
خالد الفكي  
نجاح الاتفاق بحاجة إلى إرادة سياسية من أطراف المرحلة الانتقالية

## عائلات عراقية مكلومة تواصل البحث عن أبناء تخطفهم الميليشيات

مصطفى الكاظمي يواجه عقبات كثيرة لتحجيم دور أذرع إيران ومحاسبتها

بغداد - بالرغم من محاولات رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، لجم الميليشيات الموالية لإيران في بلاده إلا أن الغفوس لا يزال يكتنف مصير العديد من المقاتل أبرزها المختطفون الذين وقعوا في أسر الميليشيات خلال فترة الاحتجاجات التي اندلعت العام الماضي ضد الفساد والطبقة السياسية.

وبدخول شهر أكتوبر، تستعيد العديد من العائلات العراقية ذكريات اللمة لفقدانها أبناءها في الاحتجاجات التي أطاحت برئيس الوزراء آنذاك عادل عبد المهدي والذي يُنظر إليه على أنه قوى من شوكة الميليشيات الشيعية.

ومن بين هذه العائلات المكلمة على فقدان فلذات أكبادها عائلة الناشط والمحامي الحقوقي الشاب جاسب، الذي لم تتوصل التحقيقات بعد إلى معرفة مكانه أو محتفظه.

واختطف الشاب في محافظة ميسان جنوب العراق بعد أسبوع من اندلاع الاحتجاجات التاريخية في الفتح من أكتوبر من العام الماضي، والتي عمت كافة أرجاء البلاد، مطالبة بوضع حد للفساد ومحاسبة الطبقة الحاكمة. وبقنى والده جاسب عبود مصمما على محاكمة

ميسان. وفاز انصارها بأثنين من مقاعد البرلمان العشرة في محافظة ميسان، واشتهرت بالتعاملات غير القانونية، وحشدت إيرادات كبيرة من التجارة الحدودية مع إيران.

**53 عملية اختطاف لمتظاهرين شاركوا في الاحتجاجات المناوئة للسلطات والفساد في أكتوبر**

وبالرغم من أن رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، وصف نفسه بـ"بطل المتظاهرين" الذين أطاحوا بسلفه عبد المهدي إلا أنه وجد العديد من العقبات أمامه في مواجهة نفوذ الميليشيات الموالية لإيران والتي باتت تهدد بتسليم العلاقات بغداداً بحيطها الخارجي في ظل استهداف المقار الدبلوماسية بالصواريخ.

ولا تزال البلاد أيضاً تعاني من إرث عبد المهدي حيث يقول مسؤول رفيع المستوى فضل عدم ذكر اسمه أن رئيس

الشيعة جاسب وأقوى ميليشيا في مدينته، حركة أنصار الله الأوفياء وهي التي تواجه انتقادات واتهامات متصاعدة بشأن قمع الاحتجاجات وحتى التحليل.

ويكشف والده من تحركاته من أجل كشف حقيقة اختطاف ابنه واستعادته حيث التقى في 14 يوليو، بمحام جديد في بغداد. فقد كان التحقيق الذي أجراه قاضي ميسان في اختطاف ابنه متوقفا لمدة تسعة أشهر طويلة. وربما يعرفان السبب: كشفت الأدلة وجود صلة بقائد ميليشيا الأوفياء، حيدر الغراوي.

وقال المحامي ولاء العامري "إن المتهم هو ميليشيا لها نفوذ في ميسان، ويمكن أن يكون لها تأثير على الشهود، وحتى على القانون". ويفكر عبود والعامري في مناورة جريئة وهي نقل القضية إلى محكمة بغداد التي ياملان أن تكون أكثر استقلالية، وطلب مذكرة توقيف بحق الغراوي. وكانت ميليشيا أنصارالله الأوفياء قد دمجت نفسها تحت مظلة المجموعة التي ترعاها الدولة العراقية، قوات الحشد الشعبي، والتي وُجّهت لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية في 2014. ثم أصبحت تسيطر على المكاتب الحكومية الهامة والعديد من الشركات في

الشيعة الموالية لإيران والتي تكفلت بقمع الاحتجاجات.

وفي سبتمبر، زار الكاظمي ميسان واستقبل والد جاسب، وخلال الاجتماع الذي استمر 15 دقيقة في مجمع شركة النفط الصينية العملاقة، عرض عبود وثائق المحكمة وسمي الميليشيا التي يعتقد أنها أخذت ابنه. وأظهرت التحقيقات القضائية وجود صلة بين



نداءات عائلات ضحايا الميليشيات لا تجد أذناً صاغية